الاوضح فى باب ما لا ينصرف لكن قال فى المغنى ان تكون اسما موصولا بمعنى
الذى وفروعه وهى الداخلة على اسما الفاعلين والمفعولين قيل والصفات
المشبهة وليس بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا يوول بالفعل الدال على
الحدوث وقال الرضى وانما توصل الالف واللام بالصفة المشبهة مع تضمنها
الحكم لتضمان مشابهتها بالفعل ولذا لم توصل بالمصدرية لانه لا يقدر
بالفعل الا مع ضميمة ان وصومعها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة
ولهذا اى لكون الصفة المشبهة للثبوت كانت الال الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة باتفاق وقضيته اى مقتضى كون الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة انها حرف تعريف وبه صرح المصنف فى الاوضح فى باب
الصفة المشبهة بقوله وعلى الاول اى كونها موصولة اجيب بان الصفة
المشبهة تعمل فى الفاعل الظاهر عمل الفعل بالاطراد بخلاف اسم التفضيل وما
ذهب اليه المصنف من ان الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى
هو الاصح خلافا للمازنى ومن وافقه بدليل عود الضمير اليها فى نحو قد افلح المتقى
ربه والضمير لا يعود الا على الاسم اى واجاب المازنى بان الضمير يعود على
موصوف محذوف ورد جوابه بان حذف الموصوف مطلقا لا يجوز فيها
الا ضرورة وليس هنا منها كما يأتى فى باب النعت بان حذف الموصول لا يجوز
مع تعريف الموصوف لجواز مع تنكيره بل الاولى لان حذف المنكر اكثر وليست
موصولا حرفيا لاحاجة لقوله وليست موصولا حرفيا لما مر من عود الضمير
اليها وكان الاولى ان يقول عقب قوله بدليل عود الضمير اليها ولانها ايضا
لا تؤول مع صلتها بمصدر ولو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها
بمصدر عملا بالاستقراء اللازم باطل ولا حرف تعريف لعدم جواز تقدم
معمول مدخولها عليها ولو كانت حرف تعريف لجاز ذلك وايضا لجواز عطف
الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن فعطف اثرن على مغيرات

ونحو

ونحو انا المصدقين والمصدقات واقرضوا فعطف اقرضوا على مصدقين
اى الذين تصدقوا واللاتى تصدقن واقرضوا ولو كانت حرف تعريف
لامتنع من ذلك وانما جاز عطف الفعل الآتى المعطوف عليه فى صورة الاسم
ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى وايضا لو كانت حرف تعريف لفتح ادخالها
فى اعمال اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المقتضى له من
مشابهته الفعل الازم منتف واجاب المازنى بانها موصول حذف
ابو الحسن الاخفش الفاعل بانها حرف تعريف ذهنى حضورى بان العوامل
تتخطاها مع المشتق كما تتخطاها مع الجامد فالاول نحو مررت بالضارب
فالمجرور ضارب ولا موضع لال ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب
والثانى نحو مررت بالرجل وهو مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق
كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق
فى تقدير الفعل فيعود عليها ضمير والمعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعلم
الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف كما علمت فيما تقدم ويدل ايضا على كونها
اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من
شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه
قد ذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال قال الرضى وهذا الخلاف اذا لم تكن ال
للعهد وفى شرح التلخيص للمؤلف التفتازانى الخلاف انما هو فى اسمى الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل فى صورة الاسم ولهذا
يعمل وان كان بمعنى الماضى واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن و
الكافر والصانع والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا وكلام الكسائى والمفتاح يفهم عن ذلك وفى غير موضع انتهى اما اذا
كانت له اى للعهد وسواء المعهد الذكرى بدليل بتمثيله بقوله كما فى قولك
جاءنى ضاربك فاكرمت الضاربك اذ التمثيل للعهد الذكرى فلا كلام فى حرفيتها

Copyright © King Saud University